الازدواج الوظيفي في إعراب المنصوبات وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف

أ.م.د.أمير رفيق عولا المصيفي *

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/١١/١١ تأريخ القبول: ٢٠١٨/١٢/٢٢

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإنَّ اللغة العربية تتسم بضبط أحرف الكلمات فيها بالحركات من بين اللغات الأخرى، والحركات فيها على نوعين: حركات البناء التي تدخل في أوائل الكلمات وأواسطها وتُكوِّن التشكيل المعجمي والبناء الصرفي للكلمات، ويتوقف عليها دلالات الكلمات وصيغها بحسب ضبطها بتلك الحركات، فحركات البناء تكون على مستوى الكلمة معجماً وصرفاً، وحركات الإعراب التي تضبط بها أواخر الكلمات لبيان وظائفها النحوية في الأسماء رفعاً ونصباً وجرَّاً، فجعلت الضمة علماً للأسماء التي تؤدِّي وظائف معيَّنة في التراكيب النحوية كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، ممَّا يسمَّى بمصطلح العمد في الكلام وعَلَم الإسناد، لا يُستغنى عنها ولا يُتمُّ معنى الكلام إلا بها، مذكورة أو مقدَّرة، وكذلك الحال في المجرورات إذ جُعلت الكسرة علماً لها لتؤدِّي الكلمات وظائف الجر بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية، أمَّا المنصوبات فهي أكثر الكلمات وروداً في اللغة العربية لتؤدِّي وظائف كثيرة في التراكيب كالمفعولية بواسطة المفعول به والتوكيد وبيان الوصف عن طريق المفعول المطلق، والظرفية الزمانية والمكانية عن طريق المفعول فيه، والمعيَّة عن طريق المفعول معه، وبيان السبب والغائية عن طريق المفعول لأجله، والملابسة وبيان الحال عن طريق الحال، والتفسير عن طريق التمييز، والإخراج عن طريق الاستثناء....[١]

---

* قسم اللغة العربية/جامعة سوران .

[١] ينظر تفاصيل ذلك في كتاب: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب– القاهرة، ط٥، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م): الصفحة ٣٧٧ مثلاً.

ولمَّا كانت الحركة الأعرابية الواحدة لها قيمة دلالية في إنجاز الوظائف النحوية إذ يمكن أن تبيِّن أكثر من وظيفة نحوية في الكلمة الواحدة، كما في المنصوبات من الأسماء، فإنَّها بهذا يمكن أن تُغيِّر من دلالة القضية في حمولاتها النحوية بما تستبطنه بعض عناصر التركيب الحاملة لأكثر من وظيفة، ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة مصطلح (الازدواج الوظيفي). وجعلت الحديث النبوي ميدانا لتطبيقها، محللاً العناصر الاسمية المنصوبة في تراكيبه، شاملاً الأسماء التي تؤدي وظيفتين إعرابيتين في آن واحد في الجملة الحديثية، تكثيراً للمعنى وتقويته، وتوسعاً في الدلالة، وإيجازاً في التعبير، بحيث يمكن الحصول على أكثر من حمولة دلالية بعنصر واحد بحسب التنوع الوظيفي لهذا العنصر عن طريق هذا الاستعمال النحوي، كحمل الكلمة – مثلا– على الحال والمفعول المطلق ليستفاد منها معنى الحالية والتوكيد... وهكذا.

وسأركِّز على المنصوبات من الأسماء الظاهرة التي تظهر عليها الحركة الإعرابية، ويوجَّه بتوجيهين إعرابين بحسب نوع الصيغة التي جاء عليه هذا المنصوب، والباب مفتوح لدراسة المرفوعات في الحديث النبوي الشريف التي تحمل أكثر من وظيفة وكذلك العناصر التي توصف بالإعراب التقديري، إذ لا تظهر العلامات الإعرابية عليها وتؤدي أكثر من وظيفة نحوية، وكذلك المبنيَّات التي تؤدِّي وظيفتين إعرابيتين أو أكثر على صعيد جميع العناصر التركيبة مفرداً وجملة وشبه جملة، فالحديث النبوي الشريف فيه روعة التعبير وبلاغة التركيب ودقة الاختيار، كيف لا وقد أوتي النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم.

التمهيد:

أولاً: تعريف الازدواج الوظيفي من اللغة إلى الاصطلاح:

الازدواج لغة: بمعنى الشبه والمشاكلة والنظير بين شيئين من جنس واحد، إذ إنَّ "الازدواج انضمام الشيء إلى نظيره من الزواج، وهو كل ماله نظير من جنسه"[1]، ولا بدَّ من تعلُّق أحد الشيئين بالآخر، يقال: "ازْدَوَجَ الكلامُ: أَشْبَهَ بَعضُه بَعْضًا فِي السَّجْعِ أَو

[1] التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب – القاهرة، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م): ٤٦.

الوَزْن، أَو كَانَ لإِحْدَى القَضِيَّتينِ تَعَلُّقٌ بالأُخرَى"[١]. فالزَّوْجُ: خِلَافُ الفَرْدِ. يُقَالُ: زَوْجٌ أَو فَرْدٌ، كَمَا يُقَالُ: شَفْعٌ أَو وِتْرٌ، وهو الفَرْدُ الَّذِي لَهُ قَرِينٌ .[٢]

ويمكن تعريف الازدواج الوظيفي اصطلاحا بأنَّه (تأدية العنصر النحوي لوظيفتين دلاليتين باحتماله لحالتين إعرابيتين، تكثيراً في المعنى وإيجازا في اللفظ).

ويلزم التنبيه على أنَّ معالجة تعدُّد التوجيه الإعرابي لعناصر التركيب في مصنفات النحاة لم تكن على وفق منهج تصنيفي موحَّد بل نوقشت كموضوعات فرعية تحت أبوابها النحوية، كدراسة المنصوبات تحت أبواب المفاعيل الخمسة، والحال والتمييز والاستثناء...وهذا ما فعله سيبويه (ت١٨٠هـ) والنحاة الذين تابعوه، فقد عقد سيبويه باباً لـ(ما ينتصب من المصادر لأنَّه حال)، وذكر فيه الازدواج الوظيفي للمصدر ليدلَّ على الحال أيضاً بحسب قرينة السياق التي حولت المصدر إلى الحال، خلافاً لمقتضيات الصيغة الصرفية التي حدَّدها النحاة في الحال بأنَّ الحال يقتضي أن يكون وصفا، قال سيبويه: "وذلك قولك: قَتلتُهُ صَبْراً، ولقَيتُه فُجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عِيانًا، وكلّمتُه مُشافَهةً، وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً. وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان فى القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنَّ المصدر ههنا فى موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً".[٣]

وأما ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) فقد قام بجمع المنصوبات المزدوجة في الوظيفة الإعرابية في باب واحد في كتابه (مغني اللبيب)، وأطلق عليها (المنصوبات

---

[١] تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض، محمّد بن محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت): ٢٤/٦.

[٢] ينظر: لسان العرب: أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر– بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ): ٢/ ٢٩١.

[٣] الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م): ١/ ٣٧٠.

المشابهة)، وذكر حالات منها في القرآن الكريم وأمثلة نحوية مصنوعة، وجمعها في خمسة عنوانات وهي :[1]

١- مَا يحْتَمل المصدرية والمفعولية: من ذَلِك قوله -تعالى-: {وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا} [النساء: ٧١].

٢- ما يحْتَمل المصدرية والظرفية والحالية: من ذَلِك: سرت طَويلاً، أَي سيراً طَويلاً أَو زَمناً طَويلاً أَو سرته طَويلاً، وَمِنْه قوله -تعالى- : { وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ} [ق: ٣١].

٣- مَا يحْتَمل المصدرية والحالية: جَاءَ زيد ركضاً أَي يرْكض ركضاً أَو عَامله جَاءَ على حد قعدت جُلُوساً، أَو التَّقْدِير جَاءَ راكضاً

٤- مَا يحْتَمل المصدرية والحالية وَالْمَفْعُول لأَجله: من ذَلِك قوله -تعالى- :{ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا } [الرعد: ١٢].

٥- مَا يحْتَمل الْمَفْعُول بِهِ وَالْمَفْعُول مَعَه: نَحْو أكرمتك وزيدا يجوز كَونه عطفاً على الْمَفْعُول بِهِ وَكَونه مَفْعُولاً مَعَه.

وقد رأيت في التوجيهات الإعرابية للحديث النبوي أكثر من هذه الاحتمالات الإعرابية. كما سأبيِّنه لاحقاً

ثانياً: الازدواج الوظيفي وعلاقته بالمتكلم:

لا شكَّ في أنَّ القول بالازدواج الوظيفي والحكم على وظيفة عنصر نحوي في النص يتوقَّف على كيفية فهم النحوي المعرب له، بحسب القواعد والضوابط التي وضعها النحاة، فالأمر أساساً يتوقَّف على المخاطب في فهم النصوص، لذلك يدور في الذهن سؤال أ عمد المتكلم إلى اختيار صيغ فيها ازدواج وظيفي في كلامه بما تحمله هذه الصيغ من احتمالها لوظيفتين إعرابيتين ينتج منهما معنيان مختلفان أم إنَّه قصد معنى واحداً، والمعاني الأخرى لم ترد في ذهنه أصلا بل حُمِّل النص مالم يقصده المتكلم؟.

---

[1] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، (١٩٨٥م): ٧٢٩، ٧٣٠.

وينبغي في جواب هذا السؤال أن نميِّز بين النص البليغ والنص العادي، فإذا كان ما قلناه آنفاً ينطبق على النص العادي، فإنَّه لا يمكن أبداً أن توصف به النصوص البليغة كالقرآن الكريم والحديث النبوي، وبعض من كلام العرب شعره ونثره؛ لأنَّ البليغ يمسك ناصية اللغة، يتصرَّف فيها كيف يشاء، وكلُّ كلمة في تعبيره مقصودة لم تأت جزافاً، وعلى هذا الأساس سأتعامل مع الحديث النبوي؛ لأنَّ متكلِّمه –صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب ولا ينطق عن الهوى، وهو الذي أوتي جوامع الكلم، فكلُّ كلمة فيه مقصودة، وكلُّ صيغة فيه مقصودة، وكلُّ ترتيب فيه مقصود، وسأحلِّل ظواهر عديدة تحمل على الازدواج الوظيفي، لاستشفَّ منها دلالات إضافية مقصودة في التعبير النبوي.

وقد ذكر باحثون من قبل أسباب القول بالتعدُّد الإعرابي، فقد ذكر الدكتور: حسين جمعة محمد أسباب الاحتمالات الإعرابية على مستوى المنصوبات في أطروحته للدكتوراه المُنجزة في جامعة الموصل سنة (١٩٩٣م) بعنوان: أثر الاحتمالات الإعرابية في توجيه المعنى، دراسة في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، ولخَّصها بـ: (تأويل العامل، والاختلاف في تحديد العامل، وتقدير المحذوف، والخلاف النحوي، ووجود الظروف والجار والجرور في التركيب، والحدُّ النحوي للمنصوبات، وحقيقة المفردة بين المفرد والجمع، الاختلاف في تفسير دلالة المفردة). وممَّن ذكر هذه الأسباب الدكتور: أحمد نزال الشمري في بحث له منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الثلاثون، الجزء الثالث سنة (٢٠١١م)، بعنوان: تعدُّد التوجيه الإعرابي عند مكي بن أبي طالب القيسي، وذكر أنَّ من أسباب القول بالتعدُّد الإعرابي هو: (اتفاق النحاة على القول بالعامل النحوي، واحتمال المعنى السياقي والدلالي لهذا التعدُّد، واختلاف فهم النحاة للنص، واختلاف المدارس النحوية والخلافات بينها في الأصول والفروع، وفقدان العلامة الإعرابية، ووضع النحاة لبعض المفاهيم النحوية)، وكان إطلاقه لهذه الأسباب على مستوى جميع الحالات الإعرابية ظاهرة ومقدَّرة.

ويلحظ أنَّ جميع الأسباب المذكورة تتعلَّق بالمتلقِّي الذي يحكم على النص بما يمتلكه من فهم نحوي، كما تتعلَّق بالقواعد النحوية التي استنبطها النحاة لضبط اللغة، أي إنَّ الأسباب المذكورة تدور في فلك الحكم الخارجي فلم يراع فيها النظر إلى منشىء النص ومقاصد المتكلم في أسباب اللجوء إلى هذا الاسنعمال اللغوي، ولم أر من اهتمَّ

بذكر الأسباب التي تتعلَّق بالمنشيء، ولعلِّي أذكر بعضاً من الفوائد بلجوء المتكلم إلى هذا الازدواج الوظيفي فيما يأتي بإذن الله، ولاسيما في التعبير النبوي.

ثالثاً: المقاصد الكليَّة للازدواج الوظيفي:

قد تقدَّم أنَّ لجوء البليغ إلى استعمال عنصر نحوي واحد له وظيفة مزدوجة في تراكيب كلامه هو أمر مقصود منه، للحصول على معانٍ كثيرة بلفظ واحد، وهذا من الإيجاز، والإيجاز عنوان البلاغة، وتوظيف النبي – صلى الله عليه وسلم– هذا الإجراء الأسلوبي يعدُّ من صميم البلاغة بل من سنامها، كيف لا؟ والأساليب النبوية جارية على وفق أساليب القرآن الكريم الذي تضمن الازدواج الوظيفي كما تقدَّم. وسأذكر هنا المقاصد الكلية للازدواج الوظيفي، مؤخِّراً ذكر المقاصد الجزئية بكلِّ حديث نبوي عند التحليل في المباحث التطبيقية في هذا البحث، ولا شكَّ في أنَّ المقاصد الجزئية، أي الدلالات الخاصة في النصوص الجزئية لاتخرج عن المقاصد الكلية، فهي راجعة إليها ولو بلطيف النظر.

١– التوسع في المعنى:

يعدُّ التوسع في المعنى من أهمِّ الأساب التي يلجأ إليه المتكلم للعدول عن النمط المعتاد في الاستعمال اللغوي إلى أنماط عدولية جارية على وفق أساليب العرب وقوانينها، قصداً إلى الحصول على معانٍ إضافية، وقد ورد هذا النوع في الأسلوب القرآني، كالإتيان بصفة المصدر بدلاً من المصدر، وذلك نحو قوله –تعالى–: { وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ} [آل عمران: ٤١]، " فهنا تحتمل كلمة (كثير) أن يراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكراً كثيراً، ويحتمل أن يراد بها الدلالة على الوقت، أي زمناً كثيراً. فهذا تعبير يحتمل معنيين في آن واحد بخلاف ما لو ذكرت الموصوف، فإنَّه لا يدلُّ إلا على معنى واحد. وقد يكون المعنيان مطلوبين، أي ذكراً كثيراً، زمناً كثيراً فتكسبهما بالحذف، فيكون الحذف قد أدَّى معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى"[1]. فيكون عندنا معنيان من صيغة واحدة.

[1] معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، (١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م): ٢/ ١٦٠

وقد يحتمل التعبير الحال، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، فتتضمَّن الحمولة التعبيرية للصيغة الواحدة ثلاثة أغراض في نصٍّ واحد، ومنه قوله –تعالى–: {وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا} [الأعراف: ٥٦] "فلو قال (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحداً هو الحالية، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى، وأصبح يؤدي ثلاثة معان في آن واحد، وهي الحالية أي خائفين. والمفعول لأجله، أي للخوف والطمع، والمفعولية المطلقة أي تخافون خوفا، وتطمعون طمعا[١]، أو دعاء خوف، وطمع، وهذه المعاني كلها مرادة، فإننا ينبغي أن ندعو ربنا ونحن في حالة خوف، وطمع وندعوه للخوف والطمع، وندعوه ونحن نخاف خوفاً، ونطمع طمعاً، فجمعها ربُّنا في تعبير واحد، بعدوله من الوصف إلى المصدر فهو بدل أن يقول: ادعوه خائفين، وطامعين وادعوه للخوف، والطمع وادعوه دعاء خوف، وطمع، أو تخافون خوفاً، وتطمعون طمعاً، جمعها كلها بهذا التعبير القصير".[٢]

٢– الإيجاز في التعبير:

الايجاز في التعبير والاختصار في التركيب والاقتصاد في الإنجاز اللفظي مطلوب في العملية الكلامية، فالإطناب غير مرغوب فيه في غير محله، والتطويل مذموم عند الفصحاء، لذلك تلجأ العربية إلى الاقتصاد اللغوي في جميع المستويات اللغوية صوتاً وصرفاً ونحواً، إذا كان الأمر مفهوماً لدى المخاطب لا يشوبه لبس في الإفهام، والبليغ له قدرة في استعماله بأن يلجأ إلى الازدواج الوظيفي لعناصر التركيب بإخضاعه العنصر الواحد لأن يفيد دلالتين في تركيب واحد، وبذلك يحصل على الاقتصاد في التعبير والتكثيف في المعنى، ولا يستطيع أن يفعل ذلك إلا صاحب القدرة العالية في الأداء الكلامي. ويوصف الكلام النبوي بهذه الجودة العالية، كما يقول فيه الجاحظ (ت٢٥٥هـ): " وهو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونزّه عن التكلف، وكان كما قال الله –تبارك وتعالى–: قل يا محمد: {وَمَا أَنَا مِنَ

---

[١] () ينظر: معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري، الزجاج (ت٣١١هـ): عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م).: ٢٠٧/٤.

[٢] () معاني النحو: ٢/ ٢٨٩.

الْمُتَكَلِّفِينَ} [ص:٨٦]. فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلَّم إلا بكلام قد حفَّ بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسّر بالتوفيق. وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام، وقلَّة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب ... ولا يبطىء ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر. ثمَّ لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه صلّى الله عليه وسلّم كثيراً.".[1]

٣- تنوُّع وظيفة الصيغة الصرفية:

لا شكَّ في أنَّ للصيغ الصرفية دوراً كبيراً في تعيين الوظائف الدلالية للعنصر النحوي، بحيث تُحِّدد الصيغةُ الصرفية وظيفة العنصر النحوي في التركيب اللغوي، ويبدو هذا جليّاً في الأسماء المنصوبة، فخصُّوا الاسم الجامد بالتمييز، والوصف المشتق بالحال، والمصدر بالمفعول المطلق... وهكذا.

ولكنَّ البليغ بحسِّه اللغوي الدقيق وإمكانيته الفائقة في التعبير يستطيع أن يوظِّف صيغة صرفية واحدة لتُحمل على أكثر من حالة إعرابية، ويعدُّ هذا الأمر تنويعا للوظائف الصرفية في التراكيب النحوية وتكثيراً لها، لتتوسَّع الصيغة الصرفية من تأدية وظيفة دلالية واحدة إلى احتمالات أخرى مقصودة. وهذا يؤدِّي إلى التوسع في الضوابط النحوية التي تتأتى من نوع الصيغة الصرفية، وتُخلّص بذلك الضوابط النحوية والقوانين الموضوعة للأبواب الفرعية في النحو من الجمود إلى التوسع.

٤- تقوية المعنى وتربيته:

---

[1] البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال- بيروت، (١٤٢٣هـ): ٢/ ١٣،١٤.

إنَّ حمل العنصر النحوي على أكثر من معنى دلالي بتوظيفه في أكثر من باب يؤدِّي إلى تقوية معنى التركيب، لأنَّ العنصر النحوي المحمول على معنيين أو أكثر يكسب دلالتين أو أكثر في آن واحد، فتتضافر الدلالات في تركيب واحد، ويُرْبى بها المعنى المراد ويُقوّى، فلو حُمل –مثلاً– لفظ على الحال والمصدر يُكسِب اللفظَ دلالتين عن طريق معنى الحالية ومعنى التوكيد، فيفيد اللفظ –آنذاك– الملابسة الحالية في الحدث وتوكيده معاً، ولا شك في أنَّ إفادة الملابسة والتقوية للحدث في تركيب واحد أقوى من إحداهما منفردة.

٥– تنشيط الذهن واستدرار الفهم:

إنَّ الاستعمال اللافت للنظر والانتباه بالازدواج بين الوظائف يعدُّ من الأساليب البلاغية العالية في الأداء، إذ يقوم المتكلِّم باستدرار ذهن المتلقي وينشِّط فكره وفهمه باستدعاء معان يحتملها النص، فيتفتَّح عنده التأويل السليم القائم على مجاري اللغة، وهذه الاحتمالات الدلالية الواردة عن طريق توظيف المباني الصرفية في الأبواب النحوية هي نتيجة هذا العصف الذهني الذي أثاره مُنشىء التركيب في القارىء، ليجعل اللغة في حركة إيجابية وديمومة تأويلية مضبوطة غير متفلِّتة، يصل إليها القارىء النابه بفطنته اللغوية وفهمه الدقيق للنصوص، وهذا بفضل الاستعمال البليغ والأداء الرفيع.

ولا شكَّ في أن الوظائف الدلالية التي سنبحثها في الأحاديث النبوية تدور في فلك هذه المقاصد الكلية غير خارجة عنها. وبعض الوظائف الجزئية تتداخل فيتناولها أكثر من مقصد كلِّي، ولا يتقن هذه الفصاحة إلا من صارت البلاغة عنوان كلامه ونسيج لسانه.

وفي الحديث النبوي الشريف نماذج كثيرة للازدواج الوظيفي في أبواب المنصوبات، ورتَّبتُ عنواناتها على وفق ما بحثه النحاة، فإنَّهم غالباً قدَّموا المفعول به على المفعول المطلق؛ لأنَّهم بحثوا المفعول به عند بحثهم الفاعل، ثم قدَّموا بحث المفعول المطلق على التمييز، وقدَّموا بحث التمييز على الإغراء، كما هو في شروح ألفية ابن مالك، فوزَّعتها على النحو الآتي:

المطلب الأول: الازدواج بين المفعول به والمنصوبات الأخرى:

ويشمل الحالات الآتية:

١- النصب على المفعول به والمصدر (المفعول المطلق):

يُعدُّ المفعول المطلق أكثر أنواع المفاعيل أحقية باسم المفعول[١]؛ لأنَّه نتاج الحدث حقيقة، ولهذا لم يكن مقيّداً بأي قيد مثل المفاعيل الأخرى (به، له، معه، فيه)، بل هو المفعول مطلقاً عن أي قيد، ومن هذه الحيثية يعد المفعول به أقرب المفاعيل إلى المفعول المطلق دلالة وأثراً، وكلَّما اقترب باب في النحو من باب آخر في الوظيفة وصحة الحمل (شروط الحمل النحوي) تشابكت الوظيفة بينهما وتنازعهما الحمل والتوجيه، وهذا من سعة العربية وبلاغتها.

وممَّا جاء على صحة الحمل على وظيفة المفعول به والمفعول المطلق كلمة (شيئاً) في قول النبي- صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ سَنَّ خَيْرًا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ وَمِنْ أُجُورِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ شَرًّا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهُ وَمِنْ أَوْزَارِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا)).[٢]

ففي نصب (شَيْئاً) في سياق الحديث " وَجْهَان: أَحدهمَا: هُوَ وَاقع الْمصدر كَقَوْلِه -تَعَالَى-: {لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا } [آل عمران: ١٢٠]، وَالثَّانِي: أَن يكون مَفْعُولاً بِهِ. فعلى هَذَا يكون قَوْله: (من أُجُورهم شَيْئاً) فِيهِ وَجْهَان: أَحدهمَا: يتَعَلَّق بمنتقص. وَالثَّانِي: يكون صفة لشَيْء قُدِّمت فَصَارَت حَالا".[٣]

فـ(شيئاً) في الحديث الشريف له وظيفتان إعرابيتان، التوكيد عن طريق حمله على النائب عن المفعول المطلق، على تقدير: غير منتقص من أجورهم انتقاصاً شيئاً ولو

---

[١] ينظر: شرح المفصل: أبو البقاء، موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م) ٢٧٢/١.

[٢] مسند الإمام أحمد: ٣٨/ ٣٢٥، الرقم: (٢٣٢٨٩).

[٣] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء، محب الدين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة، ط١، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م): ١٧٤.

كان قليلاً ، أي شيئاً من النقص، أو وقوع الفعل عليه عن طريق حمله على المفعول به لاسم الفاعل العامل عمل فعله، على تقدير: لا ينتقص الله شيئاً من أوزارهم، وعلى الأول يكون الفعل (انتقص) لازماً، وعلى الثاني يكون متعدياً، إذ إنَّ هذا الفعل ذو اتجاهين، كما قال الجوهري (ت٣٩٣هـ): " نقص الشئ نقصاً ونقصاناً، ونَقَصْتُهُ أنا، يتعدَّى ولا يتعدَّى. وانتقص الشئ، أي نقص"[١]. وإنَّ كلا المعنيين محتمل ومرادٌ في هذا التركيب النبوي، لإفادة وقوع فعل النقص على الشيء الذي يُكنَّى به عن الأجور والأوزار، لتدخل فيه الأجور والأوزار قليلها وكثيرها، كبيرها وصغيرها، وكذلك توكيد حدث النقص عن طريق تقدير مصدر مصنوع من الفعل (انتقص)، لإفادة عدم إلحاق النقص بالأجور والأوزار في التركيبين المتقابلين من حيث الصناعة النحوية (غير منتقص من أجورهم شيئاً) و(غير منتقص من أوزارهم شيئاً)، وهذا من الأداء العالي وبراعة البلاغة النبوية، إذ أفاد بهذا الازدواج الوظيفي في إعراب (شيئاً) توكيد الحدث من جهة، والإحاطة بما وقع عليه الحدث وشموله من جهة أخرى. فالصيغة الصرفية استوعبت هذين المعنيين مع الإيجاز في اللفظ وسعة المعنى وتقويته، فتداخلت الوظائف الكلية، وفي مثل هذا تظهر جليّاً عبقرية البلاغة النبوية الشريفة.

وممَّا يجري على ما ذكرناه آنفاً ماجاء فِي حَدِيثه –صلى الله عليه وسلم– : ((مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ))[٢]، فإنَّ " (شَيْئاً) مفعول (يُشْرك)، وَمِنْه قَوْله –تَعَالَى–: { وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا} [الكهف: ١١٠]، وَيجوز أَن يكون (شَيْئاً) فِي مَوضِع الْمصدر تَقْدِيره: لَا يُشْرك بِهِ إشراكا؛ كَقَوْلِه تَعَالَى: { لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا} [آل عمران ١٢٠]، أَي: ضَرَراً" .[٣]

---

[١] الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ (١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م).: ٣/ ١٠٥٩.

[٢] صحيح الخاري (الجامع الصحيح المختصر): محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير – بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م)، كتاب بدء الوحي، باب من خصَّ بالعلم قوماً دون قوم: ١/ ٦٠، الرقم: (١٢٩)، وجامع الأحاديث: ٧٣/٥، الرقم (٣٧٦٢).

[٣] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٨٥.

وكذلك يحمل لفظ (خيراً) ازدواجاً وظيفياً، وهو النصب على المفعول به والمفعول المطلق[١]، في قوله –صلى الله عليه وسلم–: ((اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ فَإِنَّ أَعْوَجَ شَىْءٍ مِنَ الضِّلَعِ أَعْلاَهُ فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ))[٢]، فعلى الأول يُضمَّن فعل (استوصوا) معنى الفعل (افعلوا) على تقدير: افعلوا بالنساء خيراً كما وصيتُ، ليوقع فعل الاستيصاء على النوع الخير، ويخرج من الطلب الاستيصاء السيء، وعلى الثاني يكون خيراً نائباً عن المفعول المطلق على تقدير: استوصوا بالنساء استيصاءً خيراً، لزيادة التوكيد في قيد الاستيصاء على النوع الخير وعدم إلحاق الضرر بالنساء، وكلا المعنيين مراد في قوله الشريف.

٢– النصب على المفعول به والتمييز:

حدَّ النحاة المفعول به من حيث دلالته بأنَّه: الذي يقع عليه فعل الفاعل، وحدُّوا التمييز بأنَّه: هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته، ويقال له التبيين والتفسير[٣]. فالمعنى الدلالي للمفعول به بيان ما وقع عليه فعل الفاعل، فهو مقيد لمعنى الفعل من حيث بيان أثر الفعل، فـ"المفعول به شريك الفاعل في تحقُّق الفعل؛ لأنَّ الفاعل يُوجِدُ الفعل، والمفعول به يحفظه من حيثُ كان محلاً له"[4]. أمَّا المعنى الدلالي للتمييز فهو تفسير الذوات المبهمة وبيانها أو تفسير النسبة، ففي قولنا: عندي أحد عشر كتاباً رُفع الإبهام عن العدد وفُسِّر بالكتب دون المعدودات الأخرى. ومثال تفسير النسبة قولنا: (أنت أفضل مني علماً) فـ(علماً) تمييز وتفسير للنسبة المتضمنة في (أنت أفضل)؛

---

[١] المصدر نفسه: ٨٥

[٢] صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته: ١٣٣/٤، الرقم: (٣١٥٣)، وجامع الأحاديث: ٣٩٥/٧، الرقم: (١٥١١٩).

[٣] المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمرو، الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت،ط١، (١٩٩٣م): ٥٨ و٩٣.

[٤] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء، محب الدين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م): ٢٦٨.

لأنَّ الأفضلية هنا مبهمة، ولا يصحُّ أن تكون مطلقة فجاء التمييز(علماً) ففسّر نوع الأفضلية وبينها من غيرها.

وقد يوجَّه منصوب على المفعول به والتمييز بحسب التحليل النحوي لعامله، فيحمل على الازدواج الوظيفي بحسب تفسير ذلك العامل، كما في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: ((إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقًا، الثَّرْثَارُونَ، الْمُتَفَيْهِقُونَ الْمُتَشَدِّقُونَ))[١]. إذ ورد في (أخلاقاً) توجيهان إعرابيان: المفعول به والتمييز.

فإذا حمل لفظ (محاسن) على أنَّه جمع (مَحْسَن)، وهو إمَّا مصدر ميمي نعت به ثمَّ جُمع، أو اسم مكان يعني الأمر الذي فيه الحسن، فأطلق على المنعوت به مجازًا ، ف (أخلاقًا) على هذا يجوز أن يكون مفعولاً به، كما تقول: فلان يُحسِن خلقه، ويجوز أن يكون تمييزاً للإبهام الموجود في النسبة، مثل: المحسنين أعمالاً، ومنه قوله تعالى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} [الكهف: ١٠٣][٢]، ووقع التمييز جمعاً خلافاً لما هو معهود في التمييز؛ لأنَّه لم يكن عدداً[٣]، وفي ذلك غرض دلالي وهو إفادة العدد والنوع في آن واحد، إذ إنَّ التمييز إذا "وقع مُفسِّرًا لغيرِ عدد، نحو: (هذا أفرهُ منك عبدًا وخيرٌ منك عَمَلاً)، جاز الإفرادُ والجمعُ لاحتمالِ أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعبيدٌ، فإذا قلت: (هو أفرهُ منك عبيدًا)، أو (خيرٌ منك أعمالاً)، دللتَ بلفظ الجمع على معنيَيْن: النوع، وأنَّهم جماعةٌ. قال الله –تعالى–: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} فهم من ذلك النوع، وأنّه كان [خسرانهم] من جهاتٍ شتَّى، لا من جهة واحدة، وإذا أَفردتَ، فُهم منه النوع لا غير"[٤]. فلقصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعا؛ لأنَّ

---

[١] مسند الإمام أحمد: ٢٩/ ٢٦٧، الرقم (١٧٧٣٢)، وجامع الأحاديث: ١٢٩/٧، الرقم: (٥٩٦٨).

[٢] ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٥٦، وعقود الزَّبَرْجَد على مسْند الإمام أَحمد: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل– بَيروت، (١٤١٤هـ– ١٩٩٤م): ٢٨٤/٢.

[٣] التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، (١٤١٠هـ– ١٩٩٠م): ١/ ٣١٦.

[٤] شرح المفصل– ابن يعيش: ٢/ ٣٧.

أعمالهم مختلفة المحال، هذا خسر بكذا وهذا خسر بكذا[1]، وكذلك الحال في الحديث الشريف، إذ إنَّ بجمع الأخلاق تمييزاً دلَّ على تفسير جنس الأخلاق وأنواعها المتعدَّدة، ليفيد أنَّ تحسين الأخلاق يكون من جميع نواحي الحياة المتنوعة التي يجب أن يتحلَّى بها الإنسان، وفي جميع أمور الحياة، الدينية، والاجتماعية، والحسية، والمعنوية، وكل واحد يجب أن يتحلَّى بالأخلاق في موقعه ومن جهته، فضلاً عن إفادة بيان نوع الأخلاق الذي يتحلَّى به الفرد، إذ يجب أن تكون صفة ثابتة فيه لوجه الله، بعيدة عن الرياء والتصنُّع.

وبتوجيهه على المفعول به للمصدر الميمي (محاسن) جمعاً لـ(محسن)، يتحتَّم أن يكون مصدراً من فعل متعدٍّ، خلافاً للتمييز الذي يكون من الفعل اللازم إذا كان محولاً عن الفاعل، كما هو ثابت في النحو مثل قولنا: (طاب زيد نفساً)، لذلك لجأ إلى التأويل بتغيير الفعل من الثلاثي اللازم (حَسُنَ، يَحْسُنُ) إلى الرباعي بالتضعيف أو همزة التعدية، كما يقال: (فلان يُحسِن خلقه)، وبنى توجيهه هذا على احتمال الجملة له، إذ إنَّ الإنسان هو مسؤول على أخلاقه وتصرُّفاته، يُحسِّنها بنفسه باللجوء إلى متطلبات الأخلاق الحسنة، وتجنُّب الأخلاق السيئة. وهذا الازدواج الوظيفي قد عزَّز هذه الدلالات وقوَّاها، ليفيد التركيب التحلِّي بالأخلاق الحميدة على أنواعها وأشكالها، ويحرص بنفسه على كسب الأخلاق الحسنة والتحرِّي عنها.

ومن هذا النوع من الازدواج الوظيفي قول النبي– صلى الله عليه وسلم– لمعاذ بن جبل –رضي الله عنه– على عين تبوك: ((يُوشِكُ يَا مُعَاذُ، إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ، أَنْ تَرَى مَا هَهُنَا قَدْ مُلِيءَ جِنَاناً)).[2]

---

[1] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق، د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا– الرياض، ط١، (د.ت): ٢٥١/٩.

[2] الموطأ (رواية يحيى الليثي): مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي، ط١، (١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م)، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر: ٢/ ١٩٨، الرقم (١٤٩)، وجامع الأحاديث: ٢٩٣/٢٤.

ففي قوله: ((قد مُلئ جنَاناً)) "يجوز أَن يكون تمييزاً؛ لِأَنَّ الملء للمكان يكثر أَنْوَاعه فيتمَّيز بَعْضُهَا. وَيجوز أَن يكون مَفْعُولاً ثَانِيًا؛ لِأَنَّك تَقول: مَلَأت الْمَكَان بِكَذَا، فَيكون مَفْعُولاً بِهِ".[١]

فالازدواج الوظيفي في إعراب ما بعد الفعل (مُلىء) جاء بسبب تنوُّع الحقل الدلالي لهذا الفعل من حيث دلالته على المقدار أو تعديته إلى المفعول به، وكلا المعنيين واردٌ، –كما ذكر العكبري–، إذ إنَّ الفعل (مَلأ) يحتاج إلى مفعولين باعتبار أصل وضعه، فيقال ملأتُ الدلوَ ماءً أو بالماء، فالأرض لا تُملأ جناناً من تلقاء نفسها، بل لا بدَّ من أن يكون ذلك على يد الإنسان، ويدلُّ أيضاً على المقدار الذي يميَّز بها، فالأرض قد تملأ بأشياء أخرى وهنا مُيِّزت بالجنان، فضلاً عن المبالغة التي تأتي عن طريق هذا التمييز، ليدلَّ على كثرة الجنان التي تملأ عموم الأرض بحيث تكون الأرض كتلة من الجنان، وحصل ذلك المعنى عن طريق حمل اللفظ على التمييز.

٣– النصب على المفعول به والإغراء:

الإغراء أسلوب من الأساليب الإنشائية الطلبية يأتي به المتكلّم لأمر المخاطب بلزوم ما يحمد به وإغرائه إليه وتّحضيضه على الفعل الذي يُخشى فواتُه، ويكون المُغْرَى به منصوباً بِلُزوم إضمار العامل فيه في ألفاظٍ يختصُّ بها، نحو (عليك) بمعنى: الزم ، و(دونك) و(عندك) و(شأنُك) بمعنى: خُذْ، وقد يكون العامل الفعلي محذوفاً ويقدّر بحسب سياق الإغراء إذا كان المغرى به (الاسم المنصوب) مكرّراً، أو معطوفاً على اسم آخر، نحو: (أخاك أخاك) و(أخاك والإحسانَ إليه) أي الزم أخاك.[٢]

والفرق بين الإغراء وبين المفعول به هو أنَّ الإغراء أخصُّ من المفعول به في أنَّه يكون إنشاء طلبياً ويكون الفعل المقدّر معه فعلاً أمرياً خاصاً منسجماً مع سياق الإغراء، ولكنَّ المفعول به يدخل في الكلام الخبري والطلبي ويكون مع أنواع الفعل الثلاثة الماضي

---

[١] إعراب مايشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٧٦.

[٢] ينظر: اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن حسن بن سِباع، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، ط١، (١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م): ٥٣٧/٢.

والمضارع والأمر، ومساحة استعمال الأفعال فيه أوسع بكثير من مساحة استعمالها في الإغراء.

وقد يأتي اسم منصوب يحمل إعراباً مزدوجاً بعد عامل مقدّر ليكون منصوباً على المفعول به والإغراء معاً. كما في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ زَادَكُمْ صَلَاةً فَصَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ الْوَتْرَ الْوَتْرَ))[1]، ففي قوله: (الوترَ) وجهان[2]: النصب على المفعول به على تقدير: صلُّوا الوترَ بصيغة الطلب، فكرَّر فاستغنى عن الفعل، أو أعني الوترَ أو زادكم الوترَ بصيغة الخبر، ويجوز أن يكون منصوباً على الإغراء والتقدير: عليكم الوترَ، أي: الزموا، وكرَّر توكيدًا. فإذا كان (الوتر) مفعولاً به لفعل مقدَّر وهو (أعني، أو زادكم) فتكون الجملة خبرية مبيِّنة لما قبلها أو مؤكّدة على سبيل تتابع الترادف بين الجمل، وإذا كان على الإغراء فيكون مفعولاً به على جهة الطلب فتكون الجملة طلبية إنشائية بعد جمل خبرية، فكأنَّ الرسول –صلى الله عليه وسلم– استأنف الكلام بجملة طلبية للعناية بالوتر والاهتمام به، ولا شك في أنَّ كلاًّ من الإخبار والطلب بالإغراء محتملان، ليجتمع الخبر والإنشاء في بيان أهمية صلاة الوتر، وعزّز التكرار هذه الأهمية، لتثبيت صلاة الوتر في ذهن المخاطبين، أمراً وإغراء وإخباراً، إذ هو –صلى الله عليه وسلم– في آن واحد يأمر المخاطب على أداء هذه الصلاة ويحثُّه إليها ويخبره عن أهميتها، وهذا راجع إلى مقصد التوسع في المعنى وتقويته وتربيته مع الاقتصاد والإيجاز في التعبير البليغ.

المطلب الثاني: الازدواج الوظيفي بين الحال والمنصوبات الأخرى:

ويشمل الحالات الآتية:

١– النصب على الحال والمفعول به:

---

[1] () المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد الحميد السلفي، مكتبة العلوم والحكم– الموصل (١٤٠٤هـ–١٩٨٣م)– الطبراني، كتاب الصيام، باب تأكيد صلاة الوتر: ٢٧٩/٢، الرقم: (٢١٦٨)، وجامع الأحاديث: ٨١/٤٢، الرقم: (٦٨٦٤).

[2] () إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٢٧٤/٢.

لا شكَّ في أنَّ معنى المفعول به يختلف عن معنى الحال ودلالته ووظيفته فضلاً عن إجرائه النحوي، ولكنهما قد يتقاربان في التوجيه من حيث تعلُّق الفعل بهما وتقييدهما له ودلالة الحمل النحوي فيهما، فتقارب المفعول به والحال ليس من حيث دورانهما في مساحة دلالية واحدة، فإنَّ المفعول به هو ما يقع عليه أثر الفعل أو يتعلق به أثر الفعل، والحال هو ما يُبيِّن هيئة صاحبه، ولكنَّهما يتقاربان من حيث اتساع توجيه الحمل (الفعل) بهما مع كونهما من مقيدات الحدث، ويظهر هذا جليًّا في الحديث النبوي الشريف الذي هو محل البحث والتحليل.

فقد يحتمل الاسم المنصوب الحالية والمفعول به بحسب السياق الذي يرد فيه محتملاً لهذا الازدواج الوظيفي، كما في قوله- صلى الله عليه وسلم- للأعرابي الذي سأله عن جواز أكل الضَّبِّ: ((أُمَّةٌ مُسِخَتْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَلَا أَدْرِي أَيَّ الدَّوَابِّ مُسِخَتْ؟))[١]. إذ أراد تنبيهه على عدم أكل الضبِّ إن كان بنو إسرائيل مسخوا إليه، وفيما يتعلّق بالحكم الفقهي في جواز أكل الضب ذهب جمهور العلماء إلى إباحة أكله، وبه قال مالك والشافعي وأحمد والليث وابن المنذر، وقال بكراهته أصحاب أبي حنيفة، ونقل صاحب البيان عن أبي حنيفة تحريمه، وبه قال الثوري.[٢]

فـ(أيَّ) في قوله- صلى الله عليه وسلم- (لا أدري أيَّ الدَّواب مُسِخت)، منصوب بـ(لا أدري)، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً على الابتداء أو بالفعل (مُسِخ)؛ "لِأَنَّ الِاسْتِفْهَام لَا يعْمل فِيمَا قبله. وَفِي انتصابه وَجْهَان: أَحدهمَا: هُوَ حَال تَقْدِيره: مُسخت الْأمة على وصف كَذَا؛ كَمَا تَقول: كَيفَ جِئْت، أَي: أماشياً أم رَاكِباً؟ وَالثَّانِي: أَن يكون مَفْعُولاً، وَيكون

---

[١] () مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م): ٣٦٨/٣٣، الرقم: (٢٠٢٠٩)، وجامع الأحاديث: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عباس أحمد صقر، أحمد عبد الجواد- دار الفكر- دمشق، (د.ت): ٤٢٦/٦، الرقم: (٢١١٢٤).

[٢] () ينظر: موسوعة مسائل الجمهور في الفقه الإسلامي: محمد نعيم محمد هاني ساعي، دار السلام – مصر، ط٢، (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م): ٤٢١/١.

(مُسخت) بِمَعْنى (صُيِّرت)، أَي لَا أَدْرِي أصيَّرت ضبًّا أم غَيره"[1]. فبحمل اللفظ على الحال بيانٌ للوصف الذي صاروا إليه وهيئته وكيفيته، أما بحمله على المفعول به فهو عن طريق تضمين الفعل (مُسخ) معنى (صُيِّر)، على تقدير لا أدري أصُيّرت بنو إسرائيل ضِباباً أم حيواناً آخر، فيُستشفُّ استفهام تصوُّري بواسطة الهمزة من التعبير بـ(أي) الاستفهامية، لدلالة سياق السؤال إليه، فتتحوَّل الجملة من (لا أدري أيَّ الدواب مُسِخت إليه بنو إسرائيل) إلى (لا أدري أصُيِّرت بنو إسرائيل ضبًّا أم غيره)، لإرادة بيان ما وقع عليه فعل الصيرورة، لوقوع الشك منه –صلى الله عليه وسلم– في عدم تحديد نوع هذا الحيوان. والمعنيان محتملان في قوله الشريف، إذ أراد النبيُّ –عليه الصلاة والسلام– بيان هيئة المسخ ونوعه للأعرابي السائل، ليبيِّن أنَّ مسخ بني إسرائيل وقع حقيقة بهيئته وحاله عن طريق حمل اللفظ على الحالية، وتحديد الحيوان الذي صاروا إليه عن طريق حمل اللفظ على المفعولية، وظهر جليّا أنَّ الحمل على الحالية يجري من غير تأويل والحمل على المفعولية هو بتأويل الفعل على التضمين، وهو جائز لورود نصوص لغوية بليغة كثيرة على هذا المقتضى[2]، المحتملة في هذا النص، تجري ضمن مقصد كلي يعنى به في الكلام وهو التوسع في المعنى مع الإيجاز في اللفظ، والله أعلم.

٢– النصب على الحال والمصدر (المفعول المطلق):

المفعول المطلق، هو "اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه. ويكون للتّأكيد، والنّوع، والعدد"[3]. وغالباً ما يكون هذا المصدر مذكورًا بلفظ موافق لفعله، ويكون منصوباً؛ لأنَّه مذكورٌ مع فعله، و"إِنَّمَا سمي مَفْعُولاً مُطلقًا؛ لِأَنَّهُ لم يُقيَّد بِحرف جر كالمفعول بِهِ وَله وَفِيه وَمَعَهُ والمصدر هُوَ الْمَفْعُول حَقِيقَة؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يحدثه الْفَاعِل" .[4]

---

[1] () إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٠٣.

[2] () ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب– ابن هشام: ٨٩٧.

[3] () الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان الكوردي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب– القاهرة، ط١، (٢٠١٠م): ١٨.

[4] () همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– القاهرة، (د.ت): ٢/ ٩٤

ويسمِّيه سيبويه الحدث والحدثان، وربَّما سمَّاه الفعل، بقوله: " وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنَّه إنَّما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا قلت ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنَّ ذهَبَ قد دلَّ على صِنف، وهو الذّهاب، وذلك قولك ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد، وقَعَدَ قعدة سَوء، وقَعدَ قَعدتينِ، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتينِ وما يكون ضرباً منه"[١]، فالفعل يعمل في مصدره، وإن كان لا يتعدّى الفاعل، كقولنا: (قام زيد قياما)، بل الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلُّ عليه[٢]، بخلاف المفعول به إذ هو ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً.[٣]

وقد يأتي مصدر من لفظ فعله يحمل على الازدواج الوظيفي، فيعرب على المفعول المطلق والحال بحسب السياق المحتمل لهما، كما في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: عند رفع رَأْسه مِنَ الرَّكْعَةِ ((سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيراً طَيِّباً مُبَارَكاً فِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ مَنْ الْمُتَكَلِّمُ آنِفًا قَالَ الرَّجُلُ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلًا)).[٤]

ففي انتصاب (حمداً) في قول الأعرابي: ((رَبَّنَا لَك الْحَمد حمداً طيباً كثيراً مُبَارَكاً فِيهِ)) "وَجْهَان: أَحدهمَا: هِيَ حَال موطئة أَي: لَك الْحَمد طيبًّا، وَالْعَامِل فِي الْحَال الِاسْتِقْرَار فِي ذَلِك، وَنَظِيره قَوْله –تَعَالَى–: {قُرْآنًا عَرَبياً} [فصلت: ٣]، وَالثَّانِي: أَن

---

[١] الكتاب– سيبويه: ١/ ٣٤.

[٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، (٢٠٠٨م):١/ ٢٦٤.

[٣] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، (١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م): ٨٠/١.

[٤] مسند الإمام أحمد (٣١/ ٣٣٢) الرقم: (١٨٩٩٦)، وجامع الأحاديث: ٤٢٥/١٧.

ينْتَصب على الْمصدر أَي: نحمدك حمداً وَلَك الْحَمد دَالٌّ على الْفِعْل الْمُقدر"[1]. وسوَّغ مجيء الحال جامدة ورودها موصوفة بـ(طيبًا كثيراً مباركاً)؛ لأنَّ الحال إذا وصفت يجوز أن تكون جامدة، وتسمَّى الحال الموطئة[2]، كما في قوله –تعالى–: {قُرْآنًا عَرَبِياً}، ويكون معناه: أنَّ الحمد هو في حال كونه مقروناً بأوصاف الكثرة والطيب والبركة. أمَّا حمله على المصدر فيكون بتقدير الفعل (نحمد)، أي نحمدك حمدًا، فعند ذلك يكون: لفظ (حمداً) مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل (نحمدك). وكلا المعنيين يقتضيهما المقام، ويقوِّيان دلالة التركيب، باجتماع الحالية الملابسة لحدث الحمد وتوكيده في آن واحد، فالازدواج الوظيفي في هذا النص يكون على معنى منع الخلو لا منع الجمع، أي يمكن أن يجمع بين المعنيين ولا ضير، ولكن لا يمكن أن يخلو الأمر من أحدهما، وهذا الإجراء قلَّ أن نراه إلا في النصوص الفصيحة البليغة، ويلحظ أنَّه في هذا النص تداخل المقاصد فهو يجمع بين توسع المعنى والإيجاز في القول وتقوية المعنى، كما يمكن أن يكون جارياً في مقصد تنشيط ذهن المتلقي واستدرار معاني النص عنده، فلا يزال النص متدفِّقاً بمعانيه متكثِّرا بدلالاته.

ومن ذلك أيضاً قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: ()مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ الْخَبِيثَتَيْنِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكِلِيهِمَا، فَأَمِيتُوهُمَا طَبْخاً))[3]. ولكنَّ الازدواج الوظيفي في هذا الحديث لا يجري على حمل الفعل على إجرائه من غير تأويل؛ لأنَّ الحمل على المصدرية هنا يكون بتأويل الفعل وبتضمينه معنى فعل آخر، فقد

---

[1] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٨٨.

[2] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت): ٢٥٤/٢.

[3] سنن النسائي الكبرى: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١١هـ– ١٩٩١م)، كتاب الصلاة، بَابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مَنْ أَكَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُمِيتَهُ بِالطَّبْخِ: ١٥٨/٤، الرقم: (٦٦٨١)، وجامع الأحاديث: ٥٧/٢٠، الرقم: (٢١٤٩٣).

قال العكبري: "(طبخاً): إن شِئْت جعلته مصدراً فِي مَوضِع الْحَال، أَي: أميتوهما مطبوختين، وَإِن شِئْت جعلت أميتوهما بِمَعْنى اطبخوهما طبخاً فَيكون مصدراً مؤكّداً".[١]

فجاء الازدواج الوظيفي في إعراب المنصوب، بحمل الفعل (أميتوا) على معنى: أزيلوا واكسروا رائحتَهما بالطبخِ[٢]، وعند ذلك يحمل على الحال، لملابسة إزالة الرائحة بالطبخ، وإذا حُمل الفعل على معنى (اطبخ) الموافق للفظ المصدر عند ذلك يحمل على التوكيد. وإسناد فعل الموت إلى الشجريتين مجاز، " فحياة الشجرتين عبارة عن قوة رائحتهما عند طراوتهما، وموتهما إزالة تلك الرائحة بالطبخ"[٣]، لذلك فُسِّر الفعل بمعنى الطبخ؛ لأنَّ الطبخ يستعمل لإزالة الرائحة.

٣- النصب على الحال والمفعول لأجله:

لا شكَّ في أنَّ الحال والمفعول لأجله يتقاربان من حيث كونهما نكرتين منصوبين وكونهما من مقيَّدات الفعل، ولكنَّ النحاة شرطوا في الحال أن يكون وصفاً وفي المفعول لأجله أن يكون مصدرا، بيد أنَّ النحاة أنفسهم أجازوا مجيء الحال من المصدر لكثرة وروده في نصوص القرآن الكريم والشعر والنثر الذي يحتجُّ به[٤]، فاقتربت المساحة بين الحال والمفعول لأجله أكثر بهذه الإجازة النحوية، ومع هذا فإنَّ وظيفة الحال تختلف عن

---

[١] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٦٦.

[٢] المفاتيح في شرح المصابيح: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين، المشهورُ بالمُظْهِري (ت٧٢٧هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية- وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م): ٨٥/٢.

[٣] شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: (الكاشف عن حقائق السنن): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز-مكة المكرمة – الرياض، ط١، (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م): ٩٥٣/٣.

[٤] ينظر: الكتاب- سيبويه : ١/ ٣٧٠، وشرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- بيروت، ط١، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م): ٣٢٨/٢.

وظيفة المفعول لأجله؛ لأنَّ وظيفة الحال هي بيان الهيئة كما تقدَّم ووظيفة المفعول لأجله هي بيان علَّة وقوع الحدث[١]، فالوظيفتان متباينتان.

وقد ورد في الحديث النبوي الشريف ما يجري على هذا النوع من الازدواج الوظيفي، وهو في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: ((مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثِّيَابِ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضُعًا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، دَعَاهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي حُلَلِ الْإِيمَانِ، أَيَّتَهُنَّ شَاءَ))[٢]، فكلمة (تواضعاً) تحمل ازدواجاً وظيفياً، إذ إنَّه "يجوز أَن يكون مَفْعُولاً لَهُ أَي: للتواضع، وَأَن يكون مصدراً فِي مَوضِع الْحَال أَي: متواضعاً"[٣]. فبحمل اللفظ على المفعول لأجله يُقيَّد المعنى العام للتركيب وهو ترك صالح اللبس وجيِّده ببيان الغاية من تركه وهو التواضع، فقُيِّد سبب ترك اللبس العام بسبب خاص يستشفُّ من استعمال المفعول لأجله الذي يكون سبباً للمسبّب وهو ترك اللبس. أمَّا بحمل اللفظ على الحال فهو بيان لحال الذي يترك اللبس إذ يكون ملابساً بالتواضع وقت ترك اللبس، حيث تكون نية اللابس التواضع عند التخلِّي عن اللبس الجيد، وتكون هذه النيَّة ملابسة مع الحدث ممزوجة فيه، والمعنيان يكملان دلالة الحديث الشريف ويقويانه، بحيث يوضِّح سبب ترك اللبس واستمراريته في آن واحد عن طريق الغائية والملابسة.

٤– النصب على الحال والتمييز:

تشبه الحال التمييز في بنية الكلمة في التنكير شكلاً والبيان بهما دلالةً، كما قال ابن الوراق (ت٣٨١هـ)" إنَّ الْحَال هِيَ مضارعة للتمييز، لِأَنَّك تُبيِّن بهَا، كَمَا تبيِّن بالتمييز نوع الْمُمَيز، فَلَمَّا اشْتَركَا فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة."[٤]، وكلاهما فضلة يأتيان بعد تمام الكلام، ولكنَّهما يختلفان من حيث الوظيفة الدلالية، وهي

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ٤٥١/١.

[٢] مسند الإمام أحمد: ٢٤/ ٣٨٤. الرقم: (١٥٦١٩)، وجامع الأحاديث: ٣٨٧/٢١، الرقم: (٢٣٧٤١).

[٣] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٧٣.

[٤] علل النحو، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد– الرياض، ط١، (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م): ٣٧١.

نوع تفسير الذوات وبيانها، إذ إنَّ التمييز يُفَسِّر ما خَفِيَ من الذوات، لذلك يقع في جواب (من أي جهة)، والحال يُفسِّر ما خفي من هيئات الذوات، ويقع في جواب (كيف)، وكذلك يختلفان في نوع الصيغة الصرفية، فالحال مشتق غالباً، والتمييز جامد دائماً.

وقد يرد في تركيب واحد لفظ يحتمل التمييز والحال على الازدواج الوظيفي، كما في قول النبي– صلى الله عليه وسلم– في قتلى أحد: ((لَا تُغَسِّلُوهُمْ فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ كُلَّ دَمٍ يَفُوحُ مِسْكاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).[١]

ففي نصب (مسكاً) في قوله –صلى الله علي وسلم–: ((كلُّ دم يفوح مسكاً)) وجهان: أَحدهما: هو تمييز تقديره: يفوح مسكه... والوجه الثَّاني: أَن يكون حالاً وَيكون التَّقْدِير: يفوح مثلَ مسك أَو طيب.[٢]

فعند حمله على التمييز الذي هو محوَّل عن الفاعل على تقدير: يفوح مسكُ الدمِ، فإنَّ ريح المسك يكون ثابتاً في الدم وهو من جنسه، وعند حمله على الحال يكون معناه: أنَّ دم الشهداء في حال القتل يفوح مسكاً، فيوصف الدَّم في حال سيلانه من الجرح بأنَّه شبيه بالمسك رائحةً، ولا يتحوَّل إلى المسك، وجاز ألاّ تكون الحال مشتقة هنا؛ لأنَّه مقدَّر قبلها مضاف، فإنَّ من إحدى الحالات التي يجوز أن يأتي فيها الوصف غير المشتق حالاً، أن يقدَّر المضاف قبله[٣]، وتقديره هنا: يفوح الدَّمُ رائحة طيبة مثل رائحة المسك المنتشرة، فالفوح هو وجدان الريح الطيبة وانتشارها، يقال: فاحَ الْمِسْكُ يَفُوحُ فَوْحًا إِذَا انْتَشَرَتْ رِيحُهُ[٤]، واستعير في الحديث الشريف للدَّم، كي يُحوَّل الرائحة الكريهة للدم إلى الرائحة الطيبة للمسك، فالازدواج الوظيفي في إعراب (مسكاً) بالتمييز والحال في الجملة الحديثية يعزِّز ذلك التحوَّل الدلالي، إذ ليس من المعهود أن يفوح من الدَّم رائحة المسك،

---

[١] مسند الإمام أحمد: ٢٢/ ٩٧، الرقم: (١٤١٨٩)، وجامع الأحاديث: ٣٢٩/١٦.

[٢] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٤٧.

[٣] ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٢٤/٢.

[٤] ينظر: كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال– بيرت (د.ت): ٣٠٧/٣، والمحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م): ٢٥/٤.

لذلك جُعِل لفظ المسك منصوباً محمولاً على التحوُّل الجنسي عن طريق التمييز، ليُبيِّن ذات الدم المحوَّل إلى المسك، أو تشبيهٌ لرائحة الدَّم بالمسك عن طريق الحال ليبيِّن هيئة الدم وحاله عند سيلانه، وكلا المعنيين مرادٌ، يعزِّز أحدهما الآخر ويقوّيه، فقوله: (يفوح دمه مسكاً) يحتمل أن يكون جنس الدم تحوّل إلى المسك، ويحتمل أن يكون حال الدم يفوح مسكاً، ليفيد أنَّ دم الشهداء يتحوَّل إلى المسك إكراماً لهم، ويفوح رائحة طيبة حال سيلانه من الكَلم وقت الإصابة، وقد شوهد شهداء قديماً وحديثاً يفوح رائحة المسك منهم حين قتلهم، والله أعلم.

المطلب الثالث: الازدواج الوظيفي بين التوابع:

ونذكر ههنا حالة واحدة بسبب طبيعة البحث والنصوص النبوية الشريفة المستقرأة، وهي: النصب على البدل والتوكيد:

والبدل والتوكيد متقاربان من حيث الصناعة النحوية، إذ هما تابعان للاسم السابق لهما، ويكونان منصوبين إذا تبعا اسماً منصوباً ظاهراً، ومتشابهان من حيث الوظيفة الدلالية أيضاً، إذ إنَّ الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ، وإزالةُ اللَّبْس عند السامع، والغرض من البدل كذلك البيان والتفصيل بعد الإبهام الداعي للتشويق[1]. بيد أنَّ التوكيد يراد به التابع والمتبوع والبدل على نيَّة إسقاط المبدل منه، فإنَّ المتكلِّم يقصد من بداية كلامه أن يكون توجُّه المخاطب إلى البدل لأهميته وكونه أقرب إلى مقصد المتكلم وغرضه. ولكنَّ القاسم المشترك الأكبر بينهما هو دلالتهما على التبيين والتوضيح مع دلالة البدل على التوكيد في بعض حالاته.

فقد جمع ابن عصفور بين معنيي التبيين والتوكيد في حدِّه للبدل بقوله: " البدل: إعلام السامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبيين الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً. فمثال مجيئه للتبيين قولك: قام أخوك زيد، ومثال

---

[1]() ينظر شرح المفصل- ابن يعيش: ٢/٢٢٣، ٢٦٩. والنحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف- بيروت، ط ١٥، (د.ت): ٣/٦٦٥.

مجيئه للتأكيد: جدعت زيدا أنفه"[١]، فالبيان والتوكيد من وظائف البدل الدلالية، بواسطة الاسمين (البدل والمبدل منه)، ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد .[٢]

ومن ورود اللفظ بدلاً وتوكيداً ما جاء في قول النبي –صلى الله عليه وسلم– : ((إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنْ أَشْرَكَ بِي شَيْئًا فَإِنَّ عَمَلَهُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ لِشَرِيكِهِ الَّذِي أَشْرَكَهُ بِهِ، وَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ)).[٣]

قال العكبري: " (قَلِيله وَكَثِيره) بِالنّصب على الْبَدَل من الْعَمَل، وَإِن شِئْت على التوكيد"[٤]. ولا أدري كيف جعل لفظتي (قليل وكثير) من ألفاظ التوكيد، إلا أن يقال: إنَّه نظر إلى الكلمتين معاً (قليله وكثيره)، ومع هذا فلا شكَّ في أنَّهما يفيدان التوكيد عن طريق البدل؛ لأنَّ توجُّه العامل إلى (العمل)، ثم توجُّهه إلى (قليله وكثيره) يفيد التوكيد بسبب أنَّ القليل والكثير متضمِّنان في كلمة (العمل)، فكأنَّه كرَّر العمل مرة أخرى بذكر القليل والكثير، فيجتمع التوكيد والبيان في وصف العمل الذي أشرك غير الله سبحانه به بعدم قبوله قليلاً كان أم كثيراً، وأظنُّ أنَّ العكبري قد قصد الوظيفة الدلالية للعنصر النحوي، ولم يقصد التوجيه من حيث الصناعة النحوية.

نتائج البحث:

١- لكلِّ أسلوب في اللغة مقاصده كما لكل باب نحوي وظيفته،، فنستشفّ مقاصد دلالية كلية من اللجوء إلى الازدواج الوظيفي، ومنها: التوسع في المعنى، والإيجاز في التعبير، والتنويع الوظيفي للصيغ الصرفية، وتقوية المعنى، وتنشيط ذهن المتلقي، والمتكلم الفصيح البليغ يستبطن مقاصده الكلية في أساليب كلامه المنجزة لمقاصده الجزئية، وقد أنجز الحديث النبوي الشريف هذه المقاصد بأسلوب عربي بليغ. وقد تتداخل المقاصد في النصوص الحديثية فيُجمع بين المقاصد كلِّها

---

[١] () المقرب: علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، (د.ط). (١٣٩٢هـ –١٩٧٢م): ١/ ٢٤٢.

[٢] () ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٥٧.

[٣] () مسند الإمام أحمد: ٢٨/ ٣٦٤، الرقم (١٧١٤٠)، وجامع الأحاديث: ٢٨٢/٨، الرقم: ٠٧٣٠٤).

[٤] () إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٠٤.

٢- تتحصَّل معانٍ متنوعة تثري المخاطب باللجوء إلى الازدواج الوظيفي في إعراب الكلمات ، ويعدُّ إجراء أسلوبياً وبلاغة عالية في الأداء، وبدلاً من أن يؤدِّي الازدواج الوظيفي عثرة دلالية بإبهام الدلالة فقد أنجز إثراء دلالياً في تصريف الوظائف النحوية على مجاري مقاصد اللغة وأساليبها، فمثَّلت الشواهد التي تضمَّنتها لغة الحديث النبوي الشريف أداءً نحوياً بلاغياً جارياً على وفق أساليب العرب ومجاريها.

٣- لكلِّ كلمة في التعبير النبوي الشريف قصد وغرض؛ لأنَّ احتمالات التبديل والتغيُّر بين كلمة وأخرى أو صيغة وأخرى واردة عقلاً وفي العرف الاستعمالي، فكان استعمال الرسول الكريم –صلى الله عليه وسلم– لصيغة دون أخرى بحيث تتكثَّر فيها المعاني يقتضي توسُّع الدلالة في فهم نصوص الحديث النبوي الشريف، كيف لا وقد أوتي النبي الكريم –صلى الله عليه وسلم– جوامع الكلم.

٤- يحصل الازدواج الوظيفي في المنصوبات في الحديث النبوي الشريف في (المفعول به والحال والتمييز والمصدر والمفعول لأجله والإغراء، والبدل والتوكيد)، إذ يتعاور بين (الحال والمفعول به، والحال والتمييز، والحال والمفعول لأجله، والمفعول به والتمييز، والمفعول به والمفعول المطلق، والمفعول به والإغراء)، وفي التوابع المنصوبة بين البدل والتوكيد.

٥- للتأويل النحوي دور في حمل اللفظ على الازدواج الوظيفي في الإعراب، فقد يوجَّه عنصر نحوي على الحال من غير تأويل، ويوجَّه أيضاً على المفعول به بتأويل الفعل العامل على التضمين.

٦- يكتسب العنصر النحوي المعرب على الحال والتمييز في الازدواج الوظيفي دلالتين: التحوُّل الذاتي (تحوُّل الماهية)عن طريق التمييز، وبيان هيئة الحال عن طريق الحال، فقوله– صلى الله عليه وسلم–: ((يفوح دمه مسكاً)) يحتمل أن يكون جنس الدم وحقيقته تحوّلت إلى المسك، ويحتمل أن يكون الدَّم ملابساً للفوحان، وكلا المعنيين وارد من غير ترجيح ويمكن الجمع بينهما على سبيل منع الخلو، فيعزِّز أحدهما الآخر ويقوّيه، ليفيد أنَّ دم الشهداء يتحوَّل إلى المسك إكراماً لهم، ويفوح رائحة طيبة حال سيلانه من الكَلم وقت الإصابة.

٧- وقد يُوجَّه منصوب على المفعول به والتمييز بحسب التحليل النحوي لعامله، فيحمل على الازدواج الوظيفي بحسب تفسير ذلك العامل، كما في قول النبي – صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقًا، الثَّرْثَارُونَ، الْمُتَفَيْهِقُونَ الْمُتَشَدِّقُونَ))، إذ ورد في (أخلاقاً) توجيهان إعرابيان: المفعول به والتمييز.

٨- يأتي الازدواج الوظيفي للعنصر النحوي أحياناً عن طريق التنوع الوظيفي لعامل النصب، بسبب تنوع الحقل الدلالي له، إذ يكون فعلا متعدياً ولازماً في آن واحد، فباعتباره متعدِّياً يكون الاسم المنصوب مفعولاً به، وباعتباره لازماً يكون تمييزاً كقوله– صلى الله عليه وسلم–: ((قد مُلئ جنَانًا)) فجناناً يعرب مفعولا به وتمييزاً؛ فيعرب مفعولاً به بسبب دلالته على الفعل (ملأ) عليه، ويعرب تمييزاً بسبب دلالة (ملأ) على المقدار.

٩- المنصوب الذي يعرب على المفعول به والإغراء يجمع بين معنيين هما الإخبار والطلب بالإغراء، كما في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: (الوترَ الوترَ) إذ يجتمع الخبر والإنشاء في بيان أهمية صلاة الوتر، في ذهن المخاطبين، أمراً (إغراءً) وإخباراً، وهذا تكثيف للمعاني الواردة في ألفاظ الحديث النبوي، واقتصاد في التعبير البليغ.

Function Duality in the (Erab Al – Mansubat) and its impact on the significance of the Prophet's Hadith

Dr.Amir Rafiq Awla Al-Masifi

Abstract

The Arabic language is characterized by the characterization of the words in the motions among the other languages, and a single of (Al Harka Al erabia) has a value of the grammar in the completion of grammatical functions as it can show more than one grammatical function in the same word, as in the (Mansubat) of names, it can change the meaning in the grammatical loads, including some elements of the composition of the carrier of more than one function , and we can call this phenomenon the term (Duality of Function), and the Prophet's Hadith in this research field to apply, analyzing the nominal elements installed in its structures, including names that have more than one function in order to obtain more than one load of a single component according to the functional diversity of this element through this grammatical use, and the duplication includes between (AL Haal and object , Al Haal and tammez , Al Haal and Maful Al Mutlaqq , object and Al Tammez , object and Al mafuul Al Mutlaqq, object and tempetation between Badl and Tawkeed).).